الحويلة: أرفض المشروع لوجود بدائل كافية لمعالجة أي عجز قادم في الميزانية.. السبيعي: بدلاً من تأجيل أقساط التأمينات جاءونا بالاقتراض المليارى الذي لن نقبله

نواب يرفضون قانون الدين العام .. وآخرون يطالبون الحكومة بتحديد أوجه الصرف وخطة للإدارة وأسلوب للسداد

- الكندري: الـ 20 مليار دينار التي ستستدينها الحكومة تعادل عامين من إيرادات بيع النفط
- رفضت قانون الدين العام السابق لعدم وجود ضوابط وحصافة ومازال رفضي للقانون قائماً
- العازمي: كنا ومازلنا نؤكد أننا سنتصدى لقانون الدين العام الذي «يبطن أكثر مما يظهر»
- المويزري: الكويت وثرواتها ملك للشعب وليست لمجموعة استنزفت عبر السنين ثروات البلد

سلطان العبدان

أبدى عدد من النواب تحفظهم ورفضهم لقانون الدين العام الذي ستحيله الحكومة إلى مجلس الأمة قريبا والذي يقضي بالسماح للحكومة بالاستدانة حتى 20 مليار دينار من الاحتياطي.

وفي هذا الإطار قال النائب عمر الطبطبائي انه عندما تم تقديم مشروع بقانون الدين العام دور الانعقاد الماضي كان رفضي واضحا في اللجنة المالية لمثل هذا المشروع بسبب عدم وجود الحصافة المالية وعدم وجود ضوابط واضحة ولم تقدم أي خطة لنا في اللجنة لقنوات الصرف وطريقتها ومازال رفضي قائما في ظل هذه الأزمة وإيماني الكامل بعدم قدرة وزير المالية على مواكبة هذه الأزمة للأسف.

بدوره، بين النائب د.محمد الحويلة ان العمل الجيد والبلاء الحسن الذي تقوم به الحكومة لمواجهه تفشي فيروس كورونا وثناءنا عليها ودعمنا لها لا يعني أننا بعيدين عن دورنا الرقابي وعلى ضوء مشروع الدين العام الذي تقدمت به الحكومة فإنني أرفض هذا المشروع لوجود بدائل كافية لمعالجة أي عجز قادم في الميزانية.

وفي السياق ذاته، قال النائب الحميدي السبيعي: بدلا من إلغاء صندوق المعسرين وبدلا من تأجيل أقساط التأمينات وبدلا من تأجيل أقساط التسليف وبدلا من إسقاط القروض بدلا من إقرار تعديلات التأمينات فيما يتعلق بالاستبدال والقرض الحسن وبدلا من حماية المال العام جاؤونا بالاقتراض المليارى الذي لن نقبل به إطلاقا وسنتصدى له.

من جانبه، أكد النائب عبدالله الكندري ان تقديم الحكومة قانونا للدين العام بمبلغ 20 مليار دينار يجب ان تتبعه خطوات أخرى للإجابة على التساؤلات المطروحة، حيث كان القانون السابق يخلو من تحديد أوجه الصرف وبلا خطة اقتصادية واضحة لكيفية الإدارة وأسلوب سداد الدين بسبب العجز المالي، مبينا ان عدم الأخذ بهذه الاعتبارات سيكون جريمة شنعاء بحق الكويت وتفريطا بحق الأموال العامة.

وأضاف انه يجب الا يغيب عن الأذهان ان الدولة طرحت سندات في 2017 وتسلمت مقابلها ولم يتم سدادها حتى الآن، الأمر الذي يثير تساؤلات حول ثقتنا في كيفية إدارة تلك الأموال خصوصا مع الخسائر المتتالية في صناديق الاستثمار والتأمينات وسرقات الموانئ وغيرها.

واستغرب الكندري محاولة خلط الأوراق، حيث ان هذا القانون قدم في يناير قبل أزمة كورونا وقامت الحكومة بسحبه والآن ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالأزمة وتداعياتها بالمفهوم الاقتصادي.

وقال: لنعلم ان الـ 20 مليار دينار التي تطلبها الحكومة تعادل إيرادات بيع النفط لمدة عامين، لذلك فإن الموضوع يجب ان يأخذ حجمه الطبيعي من حيث الاعداد وتقديم دراسة بنك الكويت المركزي لبيان رأيه الفني.

وختم الكندري بأن على مجلسي الوزراء والأمة مسؤولية قائمة في الوقوف أمام أي محاولة للتغطية على تبديد الأموال العامة وخلط الأوراق في هذه الظروف خصوصا وقد اجتمعت 3 عوامل مهمة وهي: استمرار العجز وحرب أسعار النفط والركود المصاحب لأزمة كورونا، فاللهم قد بلغت، اللهم فاشهد.

وقال النائب حمدان العازمي: كنا ومازلنا نؤكد اننا سنتصدى لقانون الدين العام الذي «يبطن أكثر مما يظهر».

وأضاف: لله الحمد فالكويت بلد خير وسنتجاوز الأزمة دون الحاجة لهذا القانون واستغلال الأزمة في تنفيع فئات معينة على حساب الشعب يجهض كل الجهود الحكومية ويفقد الحكومة ثقة الشعب التي اكتسبتها بعد غياب.

ومن جهته، قال النائب شعيب المويزري: الكويت وثرواتها ملك للشعب وليس لمجموعة استنزفت عبر السنين ثروات البلد ومقدراته ولم تقدم أي شيء.

وأضاف: على الحكومة ألا تتجاوز حدود واجباتها التي تنحصر في إدارة الدولة وفقا لنصوص الدستور.

شعيب المويزري

الحميدي السبيعي

عبدالله الكندري

حمدان العازمي

عمر الطبطبائي

د. محمد الحويلة

شددوا في بيان صحافي على فتح ملفات بعض الجهات الحكومية التي غابت عن المشهد في الأزمة

11 نائباً: إجراءات الحكومة لمعالجة «كورونا» ليست مُحصّنة من الرقابة البرلمانية

أصدر 11 نائبا بيانا صحافيا أكدوا فيه أن إجراءات الحكومة وقرارتها لمعالجة أزمة كورونا ليست محصنة من الرقابة البرلمانية وهي ستكون تحت المجهر، مشددين على فتح ملفات بعض الجهات التي غابت عن المشهد في الأزمة.

وقالوا في بيانهم ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم «الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل: (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير – الحديد الآية 23).

تباحثنا نحن نواب مجلس الأمة الموقعون على هذا البيان ما أثير مؤخرا من تعويضات وتسهيلات بنكية في بيان مجلس الوزراء والذي اكتنفه الغموض في بعض الجوانب.

وإذ نستهل هذا البيان بتجديد الإشادة بسمو الأمير حفظه الله ورعاه الذي استشعر الخطر مبكرا، وأشرف بنفسه على إجراءات التصدي له وهو أمر غير مستغرب من سموه، وفقه الله.

كما أننا نشيد بدور بعض مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية والتعاونية والمتطوعين الذين أثبتوا أنهم على قدر عال من المسؤولية والالتزام.

ونعرب عن عظيم الامتنان والثناء للشعب الكويتي الذي أثبت، أنه على قدر عال من الوعي والمسؤولية خاصة من الذين ظهر للجميع مواقفهم المشرفة في بعض المجالات المهمة كالأطباء والمزارعين والتربويين والدعاة وغيرهم رغم ضعف الدعم والعناية الرسمية.

وإننا استشعارا منا بالمسؤولية وبخطورة الموقف آثرنا إعطاء الفرصة كاملة للحكومة باعتبارها «السلطة التنفيذية» لتواجه الأزمة وتعالجها، وهذا لا يعني أن ما يتم اتخاذه من إجراءات وقرارات محصنة من الرقابة البرلمانية، فهي تحت المجهر وسيتم فتح ملف أي تجاوز في الوقت المناسب.

ونتعهد بعد زوال الخطر بأننا سنفتح ملفات بعض الجهات التي غابت عن المشهد، وأثبتت الأزمة أنها لم تنجح في تنفيذ الأهداف المرسومة لها.

وننوه بأننا مدركون لعملية «خلط الأوراق» التي يحاول البعض ممارستها لتمرير حزمة التحفيز الاقتصادي التي تم الترويج لها لتنفيع فئة معينة على حساب الشعب.

والنواب الموقعون على البيان هم: محمد هايف، ود.عادل الدمخي ومحمد الدلال وعبدالوهاب البابطين ونايف المرداس وثامر السويط وخالد العتيبي وعبدالله فهاد العنزي وأسامة الشاهين والحميدي السبيعي ومحمد المطير.

المدارة من قبل أمانة الأوقاف أو الوقف الجعفري

الدمخي: إسقاط جزء من الإيجارات للعقارات التجارية والاستثمارية

قال النائب د.عادل الدمخي ان العديد من القطاعات التجارية دخلت مرحلة من الركود الاقتصادي المفاجئ نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا على المستوى العالمي، واتخذت كل دولة سلسلة من الإجراءات الاحترازية، ولاحتواء هذا الوباء كان من بينها إغلاق كلي للمحلات وتقنين الحركة التجارية في أخرى.

وأضاف الدمخي أنه ترتب على مثل هذا الإجراء تضرر أجور الكثير من العاملين فيها، مع وجود صعوبة لديهم في تدبير أحوالهم المعيشية وأهمها سداد إيجارات سكنهم الشهرية، لذا فإنني تقدمت بالاقتراح برغبة ونصه:

1- توجيه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لكل من (الأمانة العامة للأوقاف - الأمانة العامة للوقف الجعفري) بالتنازل أو إسقاط جزء من الإيجارات للعقارات التجارية والاستثمارية المدارة من قبلهما إلى أجل معلوم بعد استطلاع الجانب الشرعي في ذلك ووضع ضوابطه.

2- قيام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بحملة إعلامية وعظية تبين (فضائل التيسير على المعسرين) في التسامح والتساهل في هذا الجانب بما يعزز ويزيد من المسؤولية الاجتماعية التي جبل عليها المجتمع الكويتي من التراحم والتكاتف في أوقات الأزمات والشدائد.

د. عادل الدمخي

طالب في بيان بإتاحة الفرصة لناخبي الدائرة للطعن في صحة القيود الانتخابية

«الوطني للإصلاح»: معالجة الاختلالات السياسية لا تكون بهدم الأساس الديموقراطي والدستور

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بيانا جاء كالتالي:

تداولت بعض الأوساط ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي رسالة مبهمة مضمونها الرئيسي يطالب بحل مجلس الأمة حلا «خارج رحم الدستور» و«تعليق» الدستور لمدة خمس سنوات أو لمدة غير محددة، بحجة بعض الظواهر السلبية التي صاحبت عمل المجلس، وبالرغم من أن الرسالة غامضة المصدر ومجهولة الهوية مما يفقدها المصداقية فيمن يكون وراءها، إلا أننا آثرنا الرد عليها، لما تحتويه من أطروحات خطيرة ومغالطات قصد منها التعدي على المكتسبات الدستورية وتشويه تاريخ الحياة البرلمانية.

ابتداء.. نعلن رفضنا للأساس الذي قامت عليه الرسالة بوصف الدستور «خطأ» بحق الشعب الكويتي.. ونحن على النقيض من ذلك تماما حيث نعتبر أن إقرار الدستور الكويتي يعد حدثا مفصليا مهما في تاريخ الكويت السياسي، إن لم يكن أهمه قيمة واعتبارا.. إذ تم توثيق وتقنين العلاقة الرضائية الطيبة بين الشعب الكويتي الكريم وأسرة الصباح الكريمة والتي امتدت لأكثر من قرنين من الزمان، هذا الدستور الذي اعتبر وما زال قفزة حضارية به تحقق ميلاد الكويت الحديثة.

كما نرفض تلك المغالطات التي وردت في الرسالة الخاصة بالإساءة والتشكيك في الدور الوطني لمجلس الأمة وأعضائه في فترة ما قبل وأثناء الغزو، ونرجع ذلك إلى الجهل أو بقصد العبث والتزوير بالحقائق التاريخية.. والحقيقة ان تغييب المجلس من خلال الحل «اللادستوري» الممتد لأكثر من أربع سنوات كان من ضمن أسباب إضعاف دور المجلس، وقد جاء مؤتمر جدة خير رد لإبراز الموقف الوطني والتاريخي للشعب وفي مقدمته تمسكه بالشرعية الدستورية فكان خير معين ودافع للتضامن الدولي لنصرة القضية الكويتية.

وبالرغم من إقرارنا بالعديد من المظاهر السلبية التي صاحبت عمل المجلس في العقدين الماضيين سواء على مستوى تدني الأداء النيابي الفردي أو على المستوى المؤسسي في انحراف المجلس عن أداء مهامه التشريعية والرقابية. وذلك كله حصيلة للتخريب المتعمد من قبل الحكومات والقوى المعادية للديموقراطية.

إلا أن المسعى الصادق لمعالجة هذه الانحرافات لا يكون بهدم الأساسات التي يقوم عليها بناء النظام الديموقراطي الكويتي وإنما بعلاج التشققات الحادثة في هذا البناء.. من خلال معالجات جذرية لجميع الانحرافات التي رافقت وترافق حتى اليوم العملية الانتخابية منذ فتح القيود الانتخابية إلى وضع الناخب لورقته في الصندوق، ولعل هذه فرصة مناسبة أن نذكر بهذه المعالجات والتي تتمحور حول الإجراءات المصاحبة للانتخابات البرلمانية:

● التصدي للعبث بالقيود الانتخابية.. من حيث التأكد من صحة بيانات المسجل لقيده أو الناقل له بتدقيق البيانات والتحري والتحقيق لإثبات السكن.. كذلك البحث والتقصي على سبيل المثال في الأعداد الكبيرة التي تقطن نفس السكن.... وغيرها من الحالات، ومعاقبة من يثبت تلاعبه في البيانات المقدمة.

● إتاحة الفرصة لناخبي الدائرة للطعن في صحة القيود الانتخابية في الفترات والتواريخ المبينة بقانون الانتخاب بضوابط تعليق أسماء الناخبين في المخافر وتسهيل الاعتراض عليها، مع ترحيل مدد الاعتراض الإداري أو الطعن القضائي.

● رفع الحكومة يدها عن التدخل بالانتخابات بصورة مباشرة بإسناد الإشراف عليها لجهة محايدة مستقلة، ووقف تدخلها بدعم المرشحين الموالين لها ماديا ومعنويا بتسهيل معاملاتهم غير المشروعة بالمرافق الحكومية، لمصلحة ناخبيهم بطرق غير قانونية حتى وصلنا للمجاهرة والتفاخر بالتنفيع.

● ملاحقة المال السياسي أيام الانتخابات ومصادره، وتفعيل القانون وتغليظ العقوبات على كل من يثبت علاقته به أو تورطه فيه.

● تعديل قانون الانتخاب.. بوضع سقف أعلى لمصروفات المرشح بفواتير معتمدة ومراقبة من الجهة المشرفة على الانتخابات.

● تطبيق القانون على كل من يسعى لهدم الوحدة الوطنية وتفتيتها بإقامة الانتخابات الفرعية قبليا أو طائفيا أو عائليا أو فئويا أو أي شكل من أشكالها، مع تبني نظام انتخابي يمثل الإرادة الحقيقية للناخب الكويتي وليس تمثيلا للفئة أو القبيلة أو الطائفة.. وقطع علاقة المصلحة الشخصية بين الناخب والنائب.

وقد سبق لـ«الملتقى الوطني للإصلاح» أن طالب بهذه الأمور بمطالبته بإحياء اللجنة العليا للانتخابات الذي أصدرته الحكومة بمرسوم بقانون وتم إلغاؤه قضائيا، وقدمته بمسمى يتوافق مع مهامها: (الهيئة الوطنية العليا للانتخابات) لتكون مهامها كافة إجراءات العملية الانتخابية والإشراف عليها.. وفقا للمقترح المقدم من الملتقى الوطني للإصلاح.

وفي الختام.. ندعو الجميع لتوحيد الموقف والجهود لرفض واستنكار والتصدي لمثل هذه الأطروحات والمغالطات الغريبة والمشبوهة الهادفة للهدم والقضاء على الثوابت والمكتسبات الدستورية من خلال الالتفاف حول هذه المطالب الإصلاحية المستحقة إلى أن تتحقق.

الموقعون: د.حسن جوهر، لولوة الملا، صلاح الغزالي، د.محمد المقاطع، عبدالمحسن مظفر، د.موضي الحمود، عبدالوهاب البناي ويوسف الشايجي.

في الوقت الذي يستوجب توحيد الجهود لمواجهة «كورونا»

أشكناني: حسابات وهمية تدعو إلى ضرب مؤسساتنا الديموقراطية

قالت الأمين العام لتجمع ولاء الوطني د.خديجة أشكناني: يظهر علينا بين الفينة والأخرى من يسعى الى ضرب مؤسسات الدولة والنهج الديموقراطي من خلال أصوات النشاز التي عادت من جديد لتنادي بالقضاء على المؤسسة الدستورية والانقضاض على الدستور وتعطيله، متناسين او متعمدين تزوير الحقائق بأن هذا الدستور هو عقد بين الحاكم والمحكوم.

وأكدت أشكناني انه في الوقت الذي يجب ان يلتف المجتمع الكويتي قاطبة بجميع مؤسساته وأفراده حول بعضهم بعضا لمواجهة أزمة «كورونا» التي تهدد المجتمع الكويتي وتهدد وجوده واقتصاده يظهر ويخرج علينا من يدعو إلى تصفيات سياسية، ماديا بتعليق الدستور وتعليق البرلمان 5 سنوات، وكأن المشاكل التي نواجهها مجتمعيا هي من صنع المؤسسة البرلمانية، وهذا فيه من الظلم الكثير.

وبينت أشكناني ان ما نواجهه اليوم من مشاكل في مجتمعنا متعلقة بفساد بعض المؤسسات، فالفساد المستشري في أداء الحكومة وإداراتها خلق لنا الكثير من الأزمات التي نواجهها اليوم، ولعل أهم هذه الأزمات تختصر وتقتصر على العمالة السائبة والتركيبة السكانية التي اختلت معها موازين الدولة، ومما لا شك فيه أن ملفات الفساد اغلبها نتيجة حتمية لأداء السلطة التنفيذية لا البرلمانية.

وشددت أشكناني على ان ما ذهبت إليه لا يعني أننا لا نعاني خللا في المؤسسة البرلمانية، نعم هناك الكثير من الاختلالات في المؤسسة البرلمانية التي يجب علينا التصدي لها وإصلاحها حتى ينصلح أداء العمل السياسي معها، بداية من المفاهيم البرلمانية السائدة والمرتبطة بأن دور النائب هو إنجاز المعاملات لا التشريع والرقابة، اضافة إلى ذلك ان الدستور الذي سن ووضع قبل 60 عاما كعقد بين الحاكم والمحكوم جاء الوقت المناسب اليوم لتطويره من اجل تحقيق المزيد من الحريات والمكاسب الديموقراطية، فنحتاج إلى تشريعات تحقق الإصلاحات، كما نحتاج الى إصلاح آلية التفكير وآلية التعاطي مع الأداء الحكومي، فيجب ان يحدد رئيس مجلس الوزراء في اختياره لحكومته على ان يكون البرلمان شريكا معه بذلك، كما يجب ان تقنن عملية الابتزاز السياسي من النواب الذين يستخدمون الأدوات الدستورية دون رشاد، علاوة على ذلك يجب تعديل النظام الانتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية لإيصال الأكفأ إلى مقاعد البرلمان.

وختمت أشكناني، أؤكد انه في هذا الوقت العصيب يجب ان تتعاون مؤسسات الدولة والشعب الكويتي كافة دون الالتفات للأصوات الشاذة من هنا أو هناك التي تدعو إلى ضرب أي مؤسسة من المؤسسات الدستورية المختلفة، فوحدة وقوة الكويت بترابط مؤسساتها بقيادة صاحب السمو الأمير، متمنين ان تشهد الكويت تجاوز أزمة «فيروس كورونا» وتحقيق الإصلاحات الحقيقية على أرض الواقع، فبات من الضروري اليوم العمل على إعادة إصلاح خلل التركيبة السكانية وضرورة الاعتماد على الذات، إضافة إلى ذلك بات الأهم ضرورة هو الالتفات لأبنائنا «أبناء الوطن» الأكفاء الذين على يدهم وسواعدهم ستبنى كويت المستقبل.

د.خديجة أشكناني